

Distr.: General  
25 May 2005  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس  
المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون  
الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل وفق هذه الرسالة تقييمات رئيس المحكمة الجنائية الدولية  
ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) والمدعية العامة للمحكمة (انظر المرفق الثاني)، عملاً  
بالبقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بإحالة هذه التقييمات إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) ثيودور ميرون

رئيس المحكمة

## المرفق الأول

## تقييمات وتقرير القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المتخذ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ الذي طلب المجلس، في الفقرة ٦ منه، إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (المحكمة الدولية) "أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز المتعلقة بالمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة"<sup>(١)</sup>.

### أولا - مقدمة

٢ - تواصل دوائر المحاكمة الثلاث التابعة للمحكمة العمل بطاقتها الكاملة، إذ تنظر في ست قضايا في آن واحد. ومنذ آخر تقرير قدم إلى مجلس الأمن، أصدرت دوائر المحاكمة أحكاماً في قضيتين تتعلقان بثلاثة متهمين (قضية بلاغوفيتش ويوكيتش وقضية ستروغار). وتجري حالياً محاكمات تتعلق بست قضايا، فيها تسعة متهمين، هي: قضية ميلوسوفيتش؛ وقضية أوريتش؛ وقضية حاجحسوفيتش وكوبورا؛ وقضية حاليوفيتش؛ وقضية ليماج وموسليو وبالا؛ وقضية كرايشنيك. وكما يتضح من الرسم البياني الوارد في الضميمة الثانية لهذا التقرير، يُتوقع صدور أحكام في أربع من تلك القضايا بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بينما يُتوقع صدور أحكام في القضيتين المتبقيتين بحلول نهاية عام ٢٠٠٦.

٣ - وعلى مستوى دائرة الاستئناف، استكمل البت في إحدى وعشرين قضية طعن (أمام كل من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا) منذ آخر تقرير، ويتعلق الأمر بستة طعون في أحكام وخمسة عشر طعناً عارضاً<sup>(٢)</sup>.

٤ - ونتيجة وصول عدد غير مسبوق من المتهمين أو المهربين إلى لاهاي في الأشهر القليلة الماضية، بلغ عدد من هم رهن المحاكمة حالياً ٥١ شخصاً مقابل ٣٤ شخصاً في آخر تقرير<sup>(٣)</sup>، أي بزيادة بنسبة ٥٠ في المائة. ومن ضمن هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ٥١،

حصل سبعة عشر منهم على حكم بالإفراج المؤقت. وترد أدناه مناقشة لأثر قدوم هؤلاء الأشخاص على تنفيذ استراتيجية الإنجاز.

## ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

### ألف - التدابير الداخلية لتعجيل الإجراءات

٥ - واصل القضاة صقل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات (التي يشار إليها فيما يلي باسم "القواعد") واستعراضها باستمرار بغرض تعجيل سير المحاكمات والطعون. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك، أدى تعديل، قد يكون من التعديلات الهامة، إلى تغيير قاعدة "حكم البراءة" (القاعدة ٩٨ مكرراً). ووفقاً لأحكام هذه القاعدة، تصدر دائرة المحاكمة، عند اختتام مرافعة المدعي العام وبعد سماع ردود الأطراف، حكماً بالبراءة من أية تهمة إذا لم تتوافر الأدلة الكافية لتعليل الإدانة. وفي الماضي، أدى هذا الإجراء إلى تقديم ردود مكتوبة وعقد جلسات استماع ثم إصدار قرار مكتوب، وهو ما كان يستغرق أحياناً شهرين أو ثلاثة أشهر قبل أن تتمكن الدائرة من إصدار قرارها. أما اليوم، فقد تغيرت هذه القاعدة بحيث أصبح لزاماً على كلا الطرفين تقديم ردودهما شفهيًا وعلى دائرة المحاكمة النطق بقرارها شفهيًا. ومن المتوقع أن يؤدي تغيير هذه القاعدة إلى توفير الكثير من الوقت.

٦ - وإضافة إلى ذلك، أنشأ رئيس المحكمة فريقين عاملين من القضاة من أجل دراسة الإجراءات والممارسات بغرض تحسين أساليب العمل لتعجيل سير المحاكمات والطعون، مع الإبقاء على مراعاة المحكمة للإجراءات القانونية السليمة مراعاة راسخة. والفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات يرأسه القاضي بونومي، وعضواه هما القاضيان المخصصان هانوتو وسوارت أما الفريق العامل المعني بتعجيل الطعون فيرأسه القاضي مومبا، وعضواه هما بوكار نائب الرئيس والقاضي شومبورغ. ومن المتوقع أن يتمكن هذان الفريقان من تقديم تقارير عن نتائج أعمالهما في دورة تموز/يوليه للجلسة العامة للقضاة.

٧ - وينكب الفريق العامل المعني بتعجيل المحاكمات، برئاسة القاضي بونومي، على استكشاف سبل توسيع الحيز المتوافر لأنشطة قاعات المحكمة، وكذا سبل تعجيل الإجراءات السابقة للمحاكمة وإجراءات المحاكمة ضمن إطار القواعد الحالية؛ ويجري حالياً إعداد مشروع ريادي لتطبيق التدابير الممكنة لتوفير الوقت. وبمجرد أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات أو الاقتراحات، ستجري استشارة مكتب المدعية العامة ورابطة محامي الدفاع بغرض التوصل إلى تفاهم بشأن سبل دمج تلك التدابير في الإجراءات السابقة للمحاكمات

وإجراءات المحاكمات. ولم يتقرر بعد ما إذا كان يتعين اعتماد التدابير بصفة رسمية بدرجة أكبر.

٨ - أما الفريق العامل المعني بتعجيل الطعون الذي يرأسه القاضي مومبا فسينظر في شروط قبول الأدلة الإضافية والآجال الزمنية المحددة لها، وكذا في ترجمة الأحكام والقرارات من أجل مقدمي الطعون بقدر ما تؤثر في البت في الطعون في الوقت المناسب.

٩ - ووفقاً لاستراتيجية الإنجاز، قدمت المدعية العامة آخر ما لديها من لوائح الاتهام بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وعقب النظر في تلك اللوائح من جانب المكتب للتحقق من استيفائها لشروط علو الرتبة عملاً بالقاعدة ٢٨ (أ) من القواعد، أُحيلت تلك اللوائح إلى القضاة لأغراض المراجعة. وقد جرت مراجعة جميع تلك اللوائح وأقرت. ولن تقدم أية لوائح اتهام جديدة (غير ما قد يتعلق بانتهاك حرمة المحكمة) وبالتالي، لن يجري إقرار أية لوائح اتهام جديدة.

١٠ - وتستعرض المدعية العامة من جانبها لوائح اتهام الأشخاص الذين هم رهن المحاكمة بغرض تقديم طلبات ضم الدعاوي. وقد قُدم بالفعل طلب لضم قضية تشمل ثلاثة متهمين إلى قضية أخرى تشمل أيضاً ثلاثة متهمين، ويتوقع صدور قرار دائرة المحاكمة بشأن هذا الطلب قريباً.

## باء - القضاة المخصصون

١١ - إن القدرة على تعيين قضاة مخصصين في الوقت المناسب وعلى نحو فعال من العوامل الحاسمة للمحافظة على الوتيرة الحالية لسير أعمال المحكمة. ويجدر الترحيب باعتماد مجلس الأمن لتعديلات النظام الأساسي في قراره ١٥٩٧ (٢٠٠٥) المتعلق بانتخاب القضاة المخصصين وتعيينهم -- الذي يرفع الحظر على إعادة انتخاب القضاة المخصصين. والمفهوم وقت إعداد هذا التقرير هو أن الأعمال التحضيرية جارية من أجل انتخاب قائمة جديدة بالقضاة المخصصين، مما يتيح التعيينات في حينها بحيث تنتهي قضية واحدة فتبدأ قضية أخرى دون إضاعة الوقت. كما أنني ممتن لمجلس الأمن لاتخاذ القرار ١٥٨١ (٢٠٠٥) الذي سيمكّن القضاة المخصصين التسعة المكلفين حالياً بالبت في قضايا ستستمر بعد انتهاء مدة ولايتهم من استكمال تلك القضايا رغم ذلك.

## جيم - إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة

١٢ - كما هو مبين في تقارير سابقة، ستكون قدرة المحكمة على إحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة لأغراض المحاكمة أحد العناصر الحاسمة في تحقيق استراتيجية الإنجاز. فإحالة المتهمين من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة، ستعزز المحكمة المشاركة الأساسية للحكومات الوطنية في إحلال المصالحة والعدالة وسيادة القانون في المنطقة.

١٣ - وقد واصلت المحكمة تدريبها للقضاة والمدعين العامين وموظفي المحاكم الوطنيين في المنطقة. ويشكل هذا التدريب عنصراً حاسماً في بناء قدرات الهيئات القضائية المحلية من أجل مقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب ومحاكمتهم على نحو عادل ودون تحيز، بما يتفق تماماً مع المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة. ويهدف هذا التدريب، من جملة ما يهدف إليه، إلى تعزيز قنوات الاتصال بين سلطات المحاكم المحلية المختصة والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتسهيل نقل المعرفة والخبرة والمواد ذات الصلة، التي تراكمت لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن طريق الممارسة، إلى المحاكم المحلية. وهذا التدريب ينطوي دائماً على إحاطات ومناقشات شاملة مع قضاة وموظفين مختصين في المحكمة الجنائية. وفي نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، استضافت المحكمة زيارة عمل مدتها خمسة أيام قام بها قضاة ومدعون عامون من كرواتيا مكلفون بالنظر في قضايا جرائم الحرب. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، شاركت المحكمة الجنائية في برنامج تدريبي مدته خمسة أيام نُظم في سراييفو من أجل قضاة ومدعين عامين وموظفي قلم التسجيل في دائرة سراييفو المعنية بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، استضافت المحكمة الجنائية زيارة عمل مدتها خمسة أيام قام بها قضاة من المحكمة العليا لصربيا.

١٤ - وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، احتُفل بإنجاز هائل هو الافتتاح الرسمي لدائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك. وقد حضر الحفل كل من رئيس المحكمة الجنائية ومدعيها العامة ووجهها كلمة إلى الجمع. وينبغي تهيئة المجتمع الدولي والحكومات المانحة والبوسنة والهرسك، حكومة وشعباً، والممثل السامي على إنجاز هذه المهمة في هذا الوقت الوجيز. وقد شرعت دائرة جرائم الحرب فعلاً في عملها المتعلق بعمليات المقاضاة على جرائم الحرب المحلية، كما أحيلت إليها قضية من المحكمة الجنائية عملاً بالإجراء المنصوص عليه في القاعدة ١١ مكرراً والمبين أدناه. وإنشاء دائرة سراييفو المعنية بجرائم الحرب بإنجاز هام في مسعى تحقيق السلام والمصالحة والعدالة في المنطقة ومعلم هام فيما يتعلق بتنمية سيادة القانون في البوسنة والهرسك.

١٥ - وبمقتضى القاعدة ١١ مكررا من قواعد المحكمة بصيغتها المعدلة حديثا، يجوز لمجلس إحالة أن يحيل لائحة اتهام بعد إقرارها من أجل بدء المقاضاة، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على التماس من المدعية العامة، إلى سلطات دولة ارتكبت فيها الجريمة، أو تم فيها القبض على المتهم، أو لديها الاختصاص والاستعداد والقدرات الكافية لقبول القضية. ويتعين على مجلس الإحالة أن يراعي، عند اتخاذ قرار إحالة لائحة الاتهام، جسامة الجرائم المنسوبة ودرجة مسؤولية المتهم عنها. ولا يجوز لمجلس الإحالة أن يحيل قضية إلى هيئة قضائية قد لا تكفل للمتهم محاكمة عادلة أو قد تؤدي المحاكمة فيها إلى إصدار عقوبة الإعدام. وتجدر الإشارة إلى أنه للمتهم أو للمدعي العام بموجب القانون حق الطعن في قرار مجلس الإحالة بشأن أي التماس.

١٦ - وحتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، كانت المدعية العامة قد قدمت عشرة التماسات بموجب القاعدة ١١ مكررا تتعلق بتسع قضايا تشمل ثمانية عشر متهما (انظر الضميمة الخامسة لهذا التقرير). وعُقدت جلسات استماع في بعض القضايا، واستمع مجلس الإحالة إلى بيانات أدلت بها الأطراف وكذلك الحكومات المعنية والأشخاص المأذون لهم بالحضور كأصدقاء للمحكمة. وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، أصدر مجلس الإحالة قراره الأول بشأن التماس للمدعية العامة بإحالة قضية إلى السلطات المحلية لإحدى الدول. وقد اقتنع مجلس الإحالة في ذلك القرار بأن درجة مسؤولية المتهم وجسامة الجرائم المنسوبة في لائحة الاتهام المتعلقة بقضية المدعية العامة ضد ستانكوفيتش ليستا عاملين يجعلان الإحالة إلى السلطات الوطنية لبوسنة والهرسك غير مناسبة. وقد قرر مجلس الإحالة قبول التماس الإحالة عقب: نظره في مسألة توافق قوانين البوسنة والهرسك مع النظام الأساسي للمحكمة؛ واستعراضه للقوانين التي تنطبق على الأحداث التي شهدتها البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٢؛ واستعراضه لاحتمالات حصول المتهم على محاكمة عادلة أمام دائرة جرائم الحرب بمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك؛ كما اقتنع مجلس الإحالة بتوافر التدابير اللازمة لحماية الشهود؛ واطمأن إلى عدم إصدار عقوبة الإعدام.

## دال - تعاون دول المنطقة مع المحكمة الجنائية

١٧ - بالنسبة لحالة التعاون مع كرواتيا، يبقى الوضع كما ورد بيانه في آخر تقرير: وهو أنه جيد باستثناء مسألة اعتقال ونقل أنتي غوتوفينا، الكرواتي الهارب من العدالة المتبقي<sup>(٤)</sup>. ومن دواعي القلق الشديد عدم التمكن بعد من إزاحة "حجر العثرة" هذا التي لا يزال يعيق تحقيق التعاون الكامل مع المحكمة. إذ من الضروري أن يمثل غوتوفينا أمام المحكمة. وإنني قلق للغاية لاستمرار عدم كفالة حكومة كرواتيا مثل أنتي غوتوفينا أمام المحكمة.

١٨ - وبالنسبة للبوسنة والهرسك، ما زال التعاون جيدا جدا مع الاتحاد وعلى مستوى الدولة، حيث وصل هاربان إلى لاهاي منذ تقديم آخر تقرير. بيد أن التعاون مع جمهورية صربسكا لم يتحسن إلا تحسنا طفيفا. فبينما وصل بعض المتهمين أو الهاربين إلى لاهاي بمساعدة سلطات صربسكا، ما زالت مسألة المستندات المفقودة أو ربما المخفية دون حل. وبطبيعة الحال، لم يتم الوفاء بالالتزام الأساسي والجوهرى باعتقال رادوفان كاراديتش ونقله إلى لاهاي، ولا توجد أية دلائل تشير إلى قيام سلطات جمهورية صربسكا بأية محاولات جادة لتحديد مكانه أو اعتقاله.

١٩ - وقد تحسن التعاون مع صربيا والجبل الأسود بشكل ملحوظ في الأشهر الستة الأخيرة من حيث أعداد المتهمين والهاربين الوافدين. ومنذ آخر تقرير، وصل إلى لاهاي أربعة عشر هاربا، سواء ضمن فئة "تسليم النفس الطوعي" أو غيرها، من صربيا والجبل الأسود أو بمساعدة من سلطات هذا البلد. ومن جملة الواصلين ضباط كبار للغاية في يوغوسلافيا السابقة أو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وترحب المحكمة بهذا التطور وتشجع سلطات صربيا والجبل الأسود على مضاعفة جهودها من أجل كفالة وصول الهاربين التسعة المتبقين والموجودين أغلب الظن في صربيا والجبل الأسود أو في جمهورية صربسكا. وقد وُجه تذكير إلى السلطات الصربية بأنه في حالة عدم لجوء متهم بجريمة حرب إلى "تسليم النفس الطوعي"، يكون التزامها الدولي هو اعتقال المتهم ونقله دون إبطاء. ومن أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق التعاون الكامل مع المحكمة هو استمرار عدم اعتقال راتكو ملاديتش وعدم تسليمه إلى لاهاي.

٢٠ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، سافرت إلى بلغراد لحضور اجتماع ومناقشة متعمقة مع السيد فويسلاف كوستونيك، رئيس جمهورية صربيا. كما التقيت مع السيد بوريس تاديتش، رئيس صربيا والجبل الأسود، ومع السيد زوران ستويكوفيتش وزير العدل في صربيا. وقد استعرضت خلال هذه الاجتماعات مستوى التعاون مع المحكمة والحاجة إلى الامتثال التام للأوامر الصادرة عملا بالنظام الأساسي للمحكمة. وكانت زيادة عدد المتهمين والهاربين الذين وصلوا إلى لاهاي موضع ترحيب، ولكن كان هناك تشديد على الحاجة الماسة إلى إلقاء القبض على راتكو ملاديتش ونقله إلى لاهاي.

٢١ - ولوحظ وجود تعاون خلال الأشهر الستة الماضية مع سلطات بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو التي ساعدت على نقل ٣ هاربين إلى لاهاي، ومع سلطات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة التي ساعدت على نقل هاربين اثنين.

٢٢ - ومنذ تقديم التقرير الماضي، انخفض عدد الهاربين بمقدار النصف: ولم يبق حتى تاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥ سوى عشرة هاربين. وهذا يمثل تقدماً كبيراً للعدالة الدولية: فالمتهمون بارتكاب جرائم حرب هم الآن رهن الاحتجاز في لاهاي، ولم يعودوا محتبئين، ناهيك عن أن يكونوا "طلقاء يجوبون الشوارع". وسيحاكمون في محكمة قانونية لما زعم عنهم من ارتكاب جرائم بشعة في حق إخوتهم من البشر. فقد جرت مغالبة الإفلات من العقاب مغالبة فعالة وأصبحت المحكمة الآن، أكثر من أي وقت مضى، أقرب إلى إنجاز المهام الرئيسية التي أصدر لها المجلس تكليفاً بها وهي: مقاضاة المتهمين بارتكاب جرائم حرب على أرض يوغوسلافيا السابقة. ولئن كانت لقدم المتهمين والهاربين انعكاسات على المواعيد المستهدفة لاستراتيجية الإنجاز (انظر أدناه)، من أجل قضية تحقيق العدالة الدولية ومنع الإفلات من العقاب، فإن وصول هذا العدد من المتهمين والهاربين لا يمكن إلا أن يكون موضع ترحيب.

٢٣ - ويعد راتكو ملاديتش ورادوفان كاراديتش وأنتي غوتوفينا أبرز الهاربين العشرة المتبقين. ولن يكون بوسعي التشديد بما يكفي على أن هؤلاء الهاربين الثلاثة لن يمكنهم البقاء خارج قبضة المحكمة. ومثلما قلت بمناسبة حفل تدشين دائرة جرائم الحرب في سراييفو، لن تكون المحكمة قد أنجزت مهمتها التاريخية ولن تغلق أبوابها قبل أن تضع يدها على ملاديتش وكراديتش وغوتوفينا وقبل أن يصبحوا في عهدها في لاهاي.

### ثالثاً - آخر التوقعات بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

#### ١ - خلاصة التقدير الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

٢٤ - لقد أبلغت مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤<sup>(٥)</sup> أن المحكمة لا تزال تقدر أنه سيكون بإمكانها، على افتراض معدل معقول لقبول الطلبات المعلقة والطلبات المتوقعة المقدمة في إطار القاعدة ١١ مكرراً، أن تنهي محاكمات كل المتهمين الذين كانوا في عهدها وقتئذ، بمن فيهم أولئك المفرج عنهم مؤقتاً، وكذا محاكمة غوتوفينا (بشرط نقله إلى لاهاي قبل عام ٢٠٠٦ ومحاكمته مع تشيرماك وماركاتش) قبل نهاية عام ٢٠٠٨. غير أن ذلك التقدير حذر من أن أية زيادة أخرى في جدول الدعاوى التي تنظر فيها المحكمة (بما فيها اعتقال كاراديتش وملاديتش، أو إلقاء القبض على أي لواء من لواءات الصرب الأربعة الذين صدرت بشأنهم لوائح اتهام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣) ستجعل التقييد بموعد عام ٢٠٠٨ المستهدف يتوقف كلياً على إمكانية البت في بعض القضايا المعلقة أو المقبلة بطريقة غير طريقة المحاكمة الكاملة، أي عن طريق تقديم إقرارات بالذنب مثلاً. وبينت أيضاً أن أي لوائح اتهام إضافية تقدمها المدعية العامة بعد تقرير تشرين الثاني/نوفمبر من شأنها أن تجعل التقييد بالمواعيد المستهدفة لاستراتيجية الإنجاز أكثر صعوبة.



٢٥ - وعلاوة على ذلك، تتوقف التنبؤات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على افتراضات هامة معينة هي: أولاً، أنها تفترض أن المحاكمات المعلقة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ ستستمر دون انقطاع حتى وإن كانت مدة ولاية قضاة المحكمة الدائمين ستنتهي أثناء ذلك الشهر. وثانياً، يستحيل التنبؤ بالتأخيرات المتعلقة بصحة المتهمين أو محامي الدفاع أو أي عقبات أخرى تحول دون سير المحاكمة سيراً منتظماً. وذكر تقرير تشرين الثاني/نوفمبر أيضاً أنه "لو حلّ في لاهاي متهمون جدد أو الهاربون الحاليون وتطلّب الأمر إجراء محاكمات جديدة مستقلة، فسيصبح من المحتمل أن يقتضي الأمر على الأقل فترة تمتد إلى غاية ٢٠٠٩ لإتمام محاكمة جميع المتهمين الموجودين في عهدة المحكمة"<sup>(٦)</sup>.

## ٢ - العوامل التي تؤثر على تنفيذ عامل الإنجاز

٢٦ - هناك بعض العوامل التي ذكرت في تقديرات تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لم تعد مثار قلق، من قبيل تأثير انتخاب القضاة الدائمين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بيد أن معظم تلك العوامل كان لا يزال قائماً حتى وقت كتابة هذا التقرير، وبعضها يسهل التنبؤ به أكثر من البعض الآخر:

(أ) عدد لوائح الاتهام الجديدة - قدمت المدعية العامة، مع إكمال التحقيقات بحلول نهاية سنة ٢٠٠٤، سبع لوائح اتهام جديدة أو معدلة شملت ثلاثة عشر متهماً، وقد تم إقرارها<sup>(٧)</sup>. ولزم إدراج المتهمين الذين وجهت لهم لوائح اتهام جديدة في جدول الدعاوى المعروضة على المحكمة، مما زاد بدوره من الوقت اللازم لإكمال أنشطة المحاكمة.

(ب) عدد طلبات الإحالة في إطار القاعدة ١١ مكرراً - قدمت المدعية العامة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير عشرة طلبات من هذا القبيل تتعلق بتسع قضايا؛ وقد بت حتى اليوم مجلس الإحالة، كما هو مبين أعلاه، في إحدى هذه القضايا. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، ليس معروفاً ما إذا كان أي من الأطراف سيطلع في ذلك القرار. وليس من المناسب التكهن بما إذا كان مجلس الإحالة سيوافق أو لا يوافق على أي طلب معلق أو مستقبلي في إطار القاعدة ١١ مكرراً. فتلك مسألة يحددها مجلس الإحالة وحده المكون من ثلاثة قضاة. وعلاوة على هذا، يمكن أن يكون بعض القرارات موضع استئناف.

(ج) عدد حالات الإقرار بالذنب - لم يقدم أي إقرار بالذنب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

(د) وصول المتهمين والهاربين المتبقين - من المهم التذكير بأن عشرة متهمين أو هاربين فقط مازالوا طلقاء (انظر الضميمة الثالثة - ٢). ومن بين المتهمين العشرة، هناك ستة

مشمولون بلوائح اتهام مشتركة مع متهمين موجودين في عهدة المحكمة فعلا؛ ولن تكون ثمة حاجة إلى ضم لوائح الاتهام. ومهما كان الحال، فسترتب على وصول شركاء الاتهام إطالة في الفترة الزمنية اللازمة لإكمال القضية، بيد أن هذه الإطالة لن تكون بأي حال مساوية للفترة التي قد تستغرقها محاكمة جديدة مستقلة. ومع هذا، فإن وصول اثنين من المتهمين الذين لم يؤولوا بعد إلى عهدة المحكمة، هما هادزيتش وزوبليانين، سيتطلب محاكمتين جديدتين مستقلتين. كما أن وصول كراديتش و/أو ملاديتش سيتطلب محاكمة مستقلة؛ ولأنهما يشتركان في لائحة اتهام موحدة، فستكون هناك محاكمة موحدة، بشرط أن يكون وصولهما متزامنا بعض الشيء.

(هـ) توقيت وصول المتهمين والممارين المتبقين - من البديهي أنه لا يمكن التنبؤ بهذا الأمر، بأي قدر من اليقين إلا أن الوقت الذي يلزم لمحاكمة المتهمين قد يقدر تقديرا تقريبا، ويمكن على ذلك الأساس تصور سيناريوهات مختلفة عن أثر توقيت الوصول على جدولة المحاكمات وبالتالي على التقيد بالمواعيد المستهدفة.

(و) البت في طلبات الضم - قدمت المدعية العامة، كما هو مبين سابقا، طلبا واحدا حتى الآن من أجل ضم قضيتين وذلك تفاديا لعقد محاكمات متعددة بناء على نفس النمط من الوقائع. وما زال بإمكانها تقديم طلبات مثيلة أخرى. ومع أن إجراء محاكمة واحدة لأكثر من ستة متهمين قد يكون أمرا غير مسبوق في تاريخ المحكمة، في حالة تهيئة المرافق المادية وتسوية المسائل اللوجستية<sup>(٨)</sup>، وإمكانية إدارة المحاكمة بكفاءة أخذا في الاعتبار ظروف القضية الخاصة وتعقيدها، فإنني أرحب بأي أسلوب رئيسي من هذا القبيل يوفر الوقت ويكون منسجما مع ما تقتضيه أصول المحاكمة وحقوق المتهمين<sup>(٩)</sup>.

### ٣- التقديرات الحالية

٢٧ - يتضح بدهاءة مما سبق أن ذكر تقدير في هذه المرحلة لموعد إنجاز المحاكمة لأعمالها هو ضرب من التخمين؛ أي أن ذلك يدخل في دائرة التذاكي أكثر من دائرة العلم. إذ يمكن القيام بذلك بناء على بعض الافتراضات، إلا أن تلك الافتراضات خاضعة لعوامل لا يمكن التنبؤ بها، مما يقلل من قيمة التقديرات.

٢٨ - أما ما هو واضح في هذه المرحلة فهو ما أشير إليه في تقرير الماضي: أنه ليس ممكنا توقع انتهاء جميع أنشطة المحاكمة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. ويرجع هذا إلى وصول عدد كبير من المتهمين والممارين، بمن فيهم ذوو الرتب العليا، في الفترة التي أعقبت التقرير الأخير، وإلى تقديم وإقرار سبع لوائح اتهام جديدة أو معدلة تشمل ثلاثة عشر متهما في الفترة ذاتها. وإضافة إلى هذا، لم يقدم أي إقرار بالذنب منذ التقرير الأخير، كما لم يبت مجلس الإحالة

في جميع طلبات إحالة القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة في إطار القاعدة ١١ مكررا. وسأقدم أفضل ما بوسعي تقديمه من تنبؤات في التقرير الشفوي الذي سأقدمه للمجلس في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ولكن بإمكانني الآن أن أتوقع أن المحاكمات ستستمر بعد حلول سنة ٢٠٠٩.

٢٩ - وبالنظر إلى الطبيعة غير الأكيدة والمؤقتة لأي أجل نهائي متوقع في هذه المرحلة، فإنني أرى أن أفضل ما يفيد القيام به هو مضاعفة جهودنا للتعجيل بالمحاكمات والإجراءات والاستمرار في جهودنا الرامية إلى التدريب على الصعيد القطري في المنطقة. وكما أسلفت، فهناك، على الصعيد الداخلي، فريقان عاملان من القضاة يدرسان مسألة تعجيل المحاكمات والطعون، ويتوقع أن يقدموا تقريراً عن أعمالهما في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٣٠ - وقد بدأت المحكمة في استكشاف إمكانية إضافة قاعة محكمة رابعة حتى يتسنى عقد محاكمة سابعة تُضاف إلى المحاكمات اليومية الست الحالية. وجدير بالذكر أن هناك قاعة محكمة رابعة إضيفت إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وستكون لوجود قاعة محكمة رابعة مزايا مهمة، حتى لو لم تعقد محاكمة سابعة، إذ سيتيح عقد محاكمتين لمدة أطول يوميا، بدلا من الحد الأقصى البالغ خمس ساعات الذي تقتضيه الآن ضرورة التناوب اليومي في استخدام قاعات المحكمة. ويمكن أيضا أن تعقد في قاعة محكمة رابعة اجتماعات استعراض الحالة، وجلسات والمثول الأولي، وجلسات دائرة الاستئناف. وسنحاول أن نطلب إلى الحكومات المهتمة التبرع بأموال لهذا الغرض بدلا من إثقال كاهل ميزانية الأمم المتحدة. وسيلزم إجراء تحليل للتكاليف سيكشف دونما شك عن أن التكاليف الإضافية على المدى القصير ستعادلها إلى حد كبير الوفورات على المدى البعيد المحققة من اختصار مدة بقاء المحكمة حتى لو كان ذلك بمقدار ستة أشهر فحسب. وستنطوي بالضرورة إضافة محاكمة سابعة على زيادة في تكاليف الموظفين، وسيترتب عليها تعيين ثلاثة قضاة مخصصين إضافيين يلزم أن تتحمل تكاليفهم ميزانية الأمم المتحدة. وفي النهاية، فإنني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه إذا كانت لدى المجلس والمساهمين الرئيسيين رغبة في أن تكمل المحكمة أعمالها بسرعة أكبر فيلزم تحمل نفقات إضافية في المستقبل القريب من أجل زيادة القدرة الحالية تحاشياً لنفقات أعلى بكثير على المدى البعيد إذا ما استمرت المحكمة بميثقتها الحالية.

٣١ - وإذا قررت المحكمة أن تأخذ بذلك، فإنها بطبيعة الحال ستقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى المجلس بصفته جهازها الأم، وستلتزم توجيهات المجلس وقيادته بشأن هذه المسألة. وسيكون هذا أمراً ذا أهمية خاصة إذا قُدمت أية مقترحات عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة والهيئات المعنية بالميزانية في المنظمة. وبصراحة، ما يجب توضيحه لجميع هيئات المنظمة هو أن

المحكمة قد حدد لها المجلس ولاية، وأنها تسعى للوفاء بولايتها ما وسعها الجهد في حدود الموارد المتاحة لها، ولكنها لا يمكن أن "تحتزل" عملها على حساب الاستيفاء الكامل للشروط التي تقتضيها أصول المحاكمة وقواعد حقوق الإنسان، لكي تُسرّع في خطاها. وتواصل المحكمة بجميع مكوناتها - الدوائر، القلم، ومكتب المدعى العام - سعيها من أجل إيجاد سُبُلٍ للتعجيل في المحاكمات والدعاوى دونما مساس بحقوق الإنسان الأساسية وبأصول المحاكمة.

٣٢ - وستعالج المحكمة في المستقبل غير البعيد جدا مسألة تعجيل الطعون عندما يتسنى توقع الوقت الذي ستقرب فيه أنشطة المحكمة من الإنجاز. وتحضيرا لتلك المرحلة، يمكن للمحكمة أن تدرس خيارات من قبيل اقتراح أن تعمل دوائر الاستئناف بهيئتين أو حتى ثلاث هيئات، كل منها مؤلفة من خمسة قضاة، ومستفيدة من القضاة الذين عملوا في الدوائر الابتدائية، من أجل مضاعفة قدرة المحكمة على البت في الطعون المتراكمة أو زيادة قدرتها تلك بمقدار ثلاثة أمثال، والإسراع، بالتالي، في بلوغ مرحلة إنجاز ولاية المحكمة.

## رابعاً - خاتمة

٣٣ - ما من شك في أن هذه هي أكثر الفترات نشاطاً وإنتاجية في تاريخ المحكمة حتى يومنا هذا، وهي فترة حافلة بالتحديات والضغط والتوترات. وبينما لا يمكن التنبؤ بدقة في هذه المرحلة بموعد إنجاز أعمال المحكمة، من المنتظر أن تنجلي الرؤية في غضون الأشهر الستة المقبلة بحيث يتسنى وضع تقديرات مستقبلاً على أساس الوقائع والافتراضات الموثوق بها. أما ما هو واضح وقت إعداد هذا التقرير، فهو أنه سيلزم أن تستمر أنشطة المحكمة بعد حلول سنة ٢٠٠٩؛ وسأعود إلى هذه المسألة وأقدم مزيداً من المعلومات أثناء بياني الشفوي أمام المجلس في ١٣ حزيران/يونيه. ولن تألو المحكمة جهداً في السعي إلى تحقيق مزيد من الفعالية والاقتصاد والبحث عن إجراءات للتعجيل، ما لم يكن هناك مساس بالمعايير الدولية لأصول المحاكمة والقضاء.

٣٤ - ونتيجة لمقرر مجلس الأمن الذي اتخذته في عام ١٩٩٣، القائم على مبادئ وغير المسبوق، كانت المحكمة أول محاولة جادة من جانب المجتمع الدولي منذ محاكمات نورمبرغ لمقاضاة ومحاكمة أشخاص متهمين بارتكاب جرائم حرب. فقد وفرت إجراءاتها وفقهها نموذجاً ومصدر إلهام للمحاكم الجنائية الدولية الأخرى. وعلى المحكمة أن تستمر في عملها حتى إنجازها، ومن الواجب عدم إهدار الدرس المستفاد، وهو تحقيق العدالة الدولية ومنع الإفلات من العقاب.

## الحواشي

- (١) ينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقريرين السابقين المقدمين عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤): S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- (٢) انظر الضميتين السادسة والسابعة لهذا التقرير.
- (٣) انظر الضميمة الرابعة لهذا التقرير.
- (٤) وصل المتهم الكرواتي الآخر المتبقي إلى لاهاي في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- (٥) S/2004/897، الفقرات ١٨-٢٠.
- (٦) المرجع نفسه، الفقرة ٢٠.
- (٧) إثنا عشر من المتهمين الثلاثة عشر هم رهن الاحتجاز.
- (٨) بدأ مسجل المحكمة فعلاً في النظر في مدى إمكانية تغيير البنية المادية لقاعات المحكمة لكي تعقد فيها "المحاكمات الكبرى" واستخلص أنه يمكن القيام بذلك في حدود الموارد المتاحة حالياً.
- (٩) هناك، فعلاً، قضية لم تبدأ بعد عملية المحاكمة فيها تشمل ستة متهمين. انظر الضميمة الرابعة، القضية ١٤.

## المرفق الثاني

تقييم كارلا ديل بونتي، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية  
ليوغوسلافيا السابقة، المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار  
المجلس ١٥٣٤

## مقدمة

١ - متابعة للتقييم الأخير المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ، يقدم هذا التقرير  
تقييماً مستكملاً للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز المتعلقة بالمحكمة. ويوجز التدابير  
المتخذة فعلاً ويوضح الإجراءات التي لا يزال من المتعين اتخاذها.

٢ - وقد ركزت استراتيجية الإنجاز على ثلاثة مواعيد رئيسية، يتعلق أولها بإتمام جميع  
التحقيقات الجديدة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكما هو مقرر، تم بلوغ هذه  
المرحلة الرئيسية الأولى، التي تتوقف كلياً على أنشطة وجهود المدعية العامة ومكتبها، على  
النحو المخطط. وبنهاية السنة الماضية، اكتمل التحقيق بشأن جميع الأهداف الباقية وقدمت  
للإقرار آخر لوائح الاتهام الجديدة، وأقرتها كلها دوائر المحكمة لاحقاً.

٣ - وسيبذل مكتب المدعية العامة قصارى جهده في إطار ولايته للتقيد بالمواعدين  
المتوخين الباقين، أي لإنجاز المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٨، وإنجاز جميع دعاوى الاستئناف  
بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٤ - واستراتيجية الإنجاز ذات شقين. فأولاً، يتعين على المحكمة الدولية أن تحاكم من  
يتحملون المسؤولية الأكثر جسامة عن الجرائم، بمن فيهم الهاربون البارزون، وبالتالي لإنجاز  
أنشطتها بسرعة وكفاءة ولكن بعدل ونزاهة. ثانياً، يتعين إصلاح الهيئات القضائية المحلية في  
أقاليم يوغوسلافيا السابقة وإعدادها لتولي النظر في القضايا المتبقية. وخلال الأشهر القليلة  
الماضية، اتخذ مكتب المدعية العامة مبادرات إذ طلب إحالة بعض القضايا إلى الهيئات القضائية  
المحلية في البوسنة والهرسك و كرواتيا وصربيا والجبل الأسود. وقُدمت عشرة التماسات  
تتعلق بثمانية عشر متهما تطلب إحالة القضايا التي صدرت فيها لوائح اتهام عملاً  
بالمادة ١١ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسليم ٢٠ متهما لعهددة المحكمة، من بينهم  
١٠ كانوا قد ظلوا طليقين لمدة عام أو أكثر. وبالرغم من التقدم المحرز في هذا الصدد، من  
المهم التأكيد على أن استراتيجية الإنجاز المتعلقة بالمحكمة لا تزال متأثرة إلى حد بعيد بعوامل  
خارجة عن سيطرتها، من قبيل عدم تعاون البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود

في إلقاء القبض على الأشخاص الذين صدرت ضدهم لوائح اتهام. وما زال عشرة منهم طلقاء من بينهم أولئك الذين ورد ذكرهم بالتحديد في مختلف قرارات مجلس الأمن، وهم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وانتي غوتوفينا.

## التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الإنجاز

### لوائح الاتهام الأخيرة

٦ - قدمت المدعية العامة قبل نهاية عام ٢٠٠٤ سبع لوائح اتهام تشمل ١٣ متهما إلى الدوائر بغرض إقرارها. وتم لاحقا إقرار جميع هذه اللوائح. وفي ١٠ شباط/فبراير، أُقرت لائحة الاتهام الصادرة ضد ميلان غفيرو المساعد السابق لقائد الشؤون المعنوية والقانونية والدينية في هيئة الأركان الرئيسية في جيش صرب البوسنة وراديفويي ميليتش رئيس العمليات والتدريب السابق ونائب رئيس أركان جيش صرب البوسنة وزدرافكو توليمير المساعد السابق لقائد الاستخبارات والأمن بجيش صرب البوسنة. وفي ١٦ شباط/فبراير، أُقرت لائحة الاتهام الصادرة ضد راسم ديليتش القائد السابق لهيئة الأركان الرئيسية لجيش البوسنة والهرسك. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أُقرت لائحة الاتهام الصادرة ضد مومسيلو بيريزتش الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش اليوغوسلافي. وفي ٢٥ شباط/فبراير، أُقرت لائحة الاتهام الصادرة ضد ميكو ستانيسيتش، وزير الشؤون الداخلية السابق لحكومة صرب البوسنة في البوسنة والهرسك. وفي ٤ آذار/مارس، أُقرت لائحة الاتهام الصادرة ضد راموش هاراديناي وهو قائد كبير سابق في جيش تحرير كوسوفو، وادريس بالاي، وهو قائد سابق لوحدة خاصة داخل جيش تحرير كوسوفو، ولاهي براهيماي وهو نائب سابق لقائد جيش تحرير كوسوفو. وفي ٩ آذار/مارس، أُقرت لائحة الاتهام الصادرة ضد ليوب بوسكو فسكي وزير الداخلية السابق في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويوهان تاركو لوفسكي وهو مسؤول شرطة كبير سابق. وفضلا عن ذلك، أُقرت في ٢٤ آذار/مارس لائحة اتهام معدلة، تتهم ميلوراد ترييتش وهو نائب سابق لقائد في جيش صرب البوسنة في نفس لائحة اتهام فينكو باندوريفيتش. وقد تم على الفور تسليم ١١ شخصا من بين ١٢ شخصا اُتهمتهم المحكمة مؤخرا. والاستثناء الوحيد هو زدرافكو توليمير الذي ما زال طليقا في صربيا.

٧ - وقد سُحبت لائحة اتهام صادرة ضد غوران بروفنتشا لأن المتهم قد توفي.

٨ - وإضافة إلى ذلك، أُقرت دوائر المحكمة، في ٢٦ نيسان/أبريل، لائحة اتهام بانتهاك حرمة المحكمة تشمل ثلاثة صحفيين من كرواتيا ومسؤولا كرواتيا كبيرا سابقا. ولا يستبعد

أن تصدر في المستقبل تمم أخرى بانتهاك حرمة المحكمة. وتنطوي لوائح الاتهام الأخيرة في هذا الإطار على تخويف الشهود أو الكشف عن معلومات أو مستندات جلسة مغلقة.

### إحالة القضايا

٩ - لقد نشط مكتب المدعية العامة على وجه الخصوص في إعداد الإحالة المحتملة لبعض القضايا التي أصدرت بشأنها المحكمة الدولية لوائح اتهام وذلك لكي تبت فيها الهيئات القضائية المحلية. وساهم مكتب المدعية العامة بخبرته الفنية في الحلقات التدريبية التي نُظمت من أجل المدعين العامين والقضاة في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة لتعزيز قدرة الهيئات القضائية الوطنية على البت في جرائم الحرب في محاكمات عادلة وذات مصداقية. وشارك مكتب المدعية العامة مشاركة واسعة في الجهود الرامية إلى تحسين التعاون القضائي بين السلطات المحلية المختصة. وقد تم توقيع عدد من الاتفاقات الثنائية بين المدعين العامين في كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود. وهناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن عقد اتفاقات أخرى تتعلق بنقل الدعاوى بين البلدان في المنطقة وهدفها هو ضمان ألا تؤدي العوائق القانونية التي تفرضها البلدان فيما يتعلق بتسليم الرعايا إلى الإفلات من العقاب.

١٠ - ونتيجة لهذه الجهود، تم إنشاء قدرات في جميع أنحاء المنطقة لتولي قضايا الرتب المتوسطة والدنيا التي لا يمكن أن تحاكم في لاهاي وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ و ١٥٣٤. وقد أصبحت دائرة جرائم الحرب في البوسنة والحرب المنشأة داخل محكمة الدولة تعمل الآن، وأنشئت إدارة منفصلة لجرائم الحرب في مكتب المدعي العام للدولة. وفي كرواتيا خُصصت أربع محاكم لتناول قضايا جرائم الحرب، وبدأ تعاون مثمر بين مكتب المدعية العامة والمدعي العام للدولة الكرواتية. وفي صربيا كذلك كانت لمكتب المدعية العامة تجربة إيجابية في تعاونه مع المدعي العام الخاص لجرائم الحرب. فقد أُحيل له تحقيق متقدم للغاية من مكتب المدعية العامة فأُنجز التحقيق وأصدر لائحة اتهام وتمكن من اعتقال كل المتهمين تقريباً. وفضلاً عن ذلك، تنظر دائرة خاصة لجرائم الحرب داخل محكمة مقاطعة بلغراد الآن في قضية جرائم حرب أخرى ولا توجد أي مشاكل رئيسية يمكن ملاحظتها في الطريقة التي تسير بها الدعوى حتى الآن.

١١ - ولا تزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا نشطة في المنطقة في مجالات مختلفة ذات صلة بمسائل جرائم الحرب. والشئ المهم هنا أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد قررت في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، بناء على طلب المدعية العامة، التعاون مع مكتب المدعية العامة في رصد القضايا المحالة إلى بلدان يوغوسلافيا السابقة.



١٢ - وبالنظر إلى هذه التطورات الإيجابية، واصل مكتب المدعية العامة سياسته المتعلقة بتقديم طلبات إلى دوائر المحكمة لإحالة القضايا التي تتعلق بمرتكبي جرائم من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المدعية العامة أربعة طلبات إضافية للإحالة وفقا للقاعدة ١١ مكررا. وبناء على ذلك، يكون المكتب قد قدم حتى الآن عشرة طلبات تشمل ١٨ متهما. وقد اقترح المكتب وأن تحال سبع قضايا من هذه القضايا العشر التي تتعلق بـ ١٢ متهما إلى البوسنة والهرسك وأن تحال واحدة تتعلق بمتهم واحد إلى صربيا والجبل الأسود وأن تحال واحدة تشمل متهمين اثنين إلى كرواتيا. ويرى المكتب أن القضية المتبقية، التي تشمل ثلاثة متهمين، يمكن أن تحال إلى كرواتيا أو إلى صربيا.

١٣ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، اتخذت الدوائر قرارها الأول بشأن الإحالة وفقا للقاعدة ١١ مكررا، حيث وافقت على طلب الادعاء العام إحالة قضية استانكوفيتش إلى البوسنة والهرسك.

١٤ - وينظر مكتب المدعية العامة بمهمة في إحالة قضية أخرى تشمل متهما واحدا إلى البوسنة والهرسك. وبهذه القضية الأخيرة يكون المكتب قد اقترح إحالة جميع القضايا المعلقة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تتعلق بمرتكبي جرائم من ذوي الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية المحلية. والقضايا المتبقية تتعلق جميعها بكبار القادة في الحكومات أو الجيوش أو المنظمات شبه العسكرية.

١٥ - وإضافة إلى هذه القضايا التي صدرت بشأنها لوائح اتهام وستحال وفقا للقاعدة ١١ مكررا، شرع مكتب المدعية العامة أيضا في إحالة القضايا التي لم تصدر بشأنها لوائح اتهام، أي مواد التحقيق، إلى المدعين العامين المحليين لمراجعتها ومواصلة التحقيق بشأنها. ومن المقرر أن يحال إلى المدعي العام لدولة البوسنة والهرسك ما يزيد على اثني عشرة قضية لم تصدر بشأنها لائحة اتهام وتتعلق بما يقارب ٤٠ مشتبه فيها. وقد بدأ التعاون مع السلطات المختصة في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود لهذا الغرض.

#### التدابير المتخذة لتحسين الاقتصاد القضائي

١٦ - ظل مكتب المدعية العامة يعمل بمهمة في ضم القضايا التي تتعلق بنفس قاعدة الجريمة. وسيجعل ذلك المحاكمات أسرع، إذ أنه لن تكون هناك حاجة لإثبات قاعدة الجريمة في عدة محاكمات، ولذلك لن يحتاج نفس الشهود إلى الحضور إلى لاهاي والإدلاء بشهاداتهم للمرة الثانية. وعليه، من المتوقع أن تخلي هذه التدابير حيزا كبيرا من مساحة قاعات المحكمة. وقد

قُدِّم طلب يتعلق بستة متهمين في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وسيقدم طلب ثانٍ قريباً بغرض ضم قضايا تسعة أشخاص متهمين بالإبادة الجماعية في سريرينسا. وينظر المكتب حالياً في بضع عمليات ضم إضافية.

١٧ - وعلاوة على ذلك، اضطلع مكتب المدعية العامة بإجراء استعراض لجميع التهم الموجهة في القضايا المعلقة. والغرض من هذا الاستعراض هو مراجعة عدد التهم كلما أمكن ذلك وبالتالي تمهيد الطريق لإجراء محاكمات أقصر وأكثر فعالية.

#### التدابير المتخذة لتحسين إدارة مكتب المدعية العامة وكفاءته

١٨ - نتيجة لتخفيض أنشطة التحقيق التي يقوم بها مكتب المدعية العامة، إثر إكمال المرحلة الأولى من استراتيجية الإنجاز، تم تخفيض حجم شعبة التحقيقات بنسبة ٣٧ في المائة، أي بـ ٧٩ وظيفة. وألغيت هذه الوظائف. فضلاً عن ذلك، اقترح نقل ١٥ وظيفة من شعبة التحقيقات إلى شعبة الادعاء وقسم الاستئناف في سياق ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويهدف هذا النقل إلى مواكبة ازدياد الأنشطة المتوقع في هذين المجالين.

١٩ - وقرار الأمانة العامة المتخذ في كانون الثاني/يناير ويقضي برفع التجميد الذي كان مفروضاً على أي توظيف جديد مما كان يعوق عمل مكتب المدعية العامة بشدة، قد أتاح للمكتب ملء الوظائف الشاغرة منذ مدة طويلة في مناصب رئيسية وأداء عمله بمزيد من الكفاءة والسرعة. واكتملت إجراءات التوظيف في الفترة المشمولة بالتقرير بالنسبة لعدد من صغار وكبار الموظفين، من بينهم ثلاثة محاميين ادعاء أقدم.

٢٠ - وما يجب تأكيده مرة أخرى هو أن نهاية التحقيقات لا تعني نهاية جميع أنشطة التحقيق. بل إن مصطلح "التحقيق" معرّف في القاعدة ٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة بأنه يعني:

"جميع الأنشطة التي يقوم بها المدعي العام بمقتضى النظام الأساسي والقواعد من أجل جمع المعلومات والأدلة؛ سواء قبل أو بعد إقرار لائحة الاتهام." (التوكيد مضاف).

ولذلك، من المهم أن نقدر أن المحققين المحنكين والموظفين الآخرين في شعبة التحقيقات، من قبيل المحللين الجنائيين والسياسيين والعسكريين، يظلون أساسيين بالنسبة لعملية المقاضاة، بما في ذلك في مرحلتي ما قبل المحاكمة وخلاها وكذلك في أثناء مرحلة الاستئناف.

## العوامل الخارجية التي تؤثر على تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٢١ - كان العامل الرئيسي الذي يؤثر على تنفيذ استراتيجية الإنجاز ولا يزال يتمثل في عدم تعاون الدول في القبض على الأشخاص الذين أصدرت بشأنهم المحكمة لوائح اتهام وتسليمهم إليها. وقد أحرز تقدم أدى إلى تسليم ٢٠ متهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينهم ١٠ ظلوا طلقاء أكثر من عام، بل وأحيانا عدة سنوات. وقد ظلت كرواتيا وصربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك تتبع سياسات تهدف إلى تأمين تسليم المتهمين أنفسهم طوعا. ويبدو أن هذه السياسات قد بلغت قصاراها.

## تعاون الدول

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الهاربين إلى النصف من ٢٠ إلى ١٠ بينما تم تسليم عشرة متهمين جدد أيضا. ولا يزال رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش وكذلك أنتي غوتوفينا من بين الهاربين العشرة بالرغم من أن مجلس الأمن قد دعا إلى اعتقالهم في عدة قرارات اتخذت بموجب الفصل السابق من الميثاق. ومن الواضح أن هذا أحد أهم العوامل التي تؤثر في قدرة المحكمة على الوفاء بالميعد المحدد لاستراتيجية الإنجاز.

٢٣ - وإضافة إلى كاراديتش وملاديتش وغوتوفينا تشمل قائمة الهاربين فلاستيمير ديورديفيتش الذي صدرت ضده لائحة اتهام بجرائم ارتكبت في كوسوفو، وغوران هادزيتش الرئيس السابق لما يسمى بجمهورية صربسكا كراينا وميلان وسريدوي لوكيتش الذين صدرت ضدهم لائحة اتهام بجرائم ارتكبت في البوسنة والهرسك، وزدرافكو توليمير، الذي صدرت ضده لائحة اتهام بارتكاب إبادة جماعية في سربرينيتسا، ودراغان زيلينوفيتش وستويان زوبليانين، اللذين صدرت ضدهما لائحة اتهام بجرائم ارتكبت في البوسنة والهرسك. ويعتقد أن معظم هؤلاء الهاربين لا يزالون في المنطقة، أساسا في صربيا، بينما يوجد اثنان منهم، هما ديورديفيتش وزيلونوفيتش، في روسيا.

٢٤ - وقد نجحت الحكومة الصربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في سياستها الرامية إلى تشجيع تسليم المتهمين أنفسهم طوعا. فقد تم تقديم ١٤ متهما إلى المحكمة بفضل جهود الحكومة الصربية، وحدها أو مع وزير داخلية جمهورية صربسكا داخل البوسنة والهرسك. ومع ذلك يبدو أن سياسة تسليم النفس الطوعي التي اتبعتها بلغراد وبانيا لوكا محققة بعض النجاح في النصف الأول من هذه السنة قد بلغت حدها. فمنذ ٢٥ نيسان/أبريل لم تحدث أي عمليات تسليم للنفس طوعا، حتى بالرغم من أن كاراديتش وملاديتش وهادزيتش وميلان وسيردوي لوكيتش وتوليمير وزوبليانين لا يزالون في متناول السلطات الصربية

والبوسنية. ومع ذلك، لا تزال هذه السلطات مترددة في استخدام أساليب قسرية لاعتقال هؤلاء الهاربين وإحالتهم.

٢٥ - وقد أحرز بعض التقدم في إطار التعاون الذي تقدمه صربيا والجبل الأسود بشأن الوصول إلى الشهود. وتجري معالجة الطلبات الآن بطريقة أكثر كفاءة. ومع ذلك، مما يؤسف له أن التقييدات لا تزال تعيق إمكانية وصول مكتب المدعية العامة وصولاً كاملاً وبسرعة إلى الشهود ذوي الخلفية العسكرية وإلى المستندات الموجودة لدى السلطات العسكرية.

٢٦ - وإحدى المشاكل المتبقية في البوسنة والهرسك، إضافة إلى مشكلة الهاربين، هي محفوظات جمهورية صربسكا المفقودة الخاصة بأوقات الحرب. ووفقاً لروايات مختلفة، فإن المحفوظات قد نُقلت إلى صربيا أو أخفاها الأفراد المعنيون. ويشارك مكتب المدعية العامة بهمة في العملية التي تهدف إلى حل المسائل المتبقية عن طريق مشاركته في فريق الرصد المعني بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي يرأسه مكتب الممثل السامي.

٢٧ - وفي كرواتيا، ما زال مكتب المدعية العامة يستفيد من إمكانية الاطلاع على المستندات والالتقاء بالشهود دون قيود. ولكن لا يمكن للأسف القول بأن تقدماً كبيراً قد أحرز في الجهود التي بذلتها السلطات الكرواتية، في الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد مكان وجود آنتي غودوفينا، وإلقاء القبض عليه، ونقله. إذ لم تكن هذه الجهود مركزة ولا مقنعة. ويمكن أن تثار الشكوك بشأن الرغبة الحقيقية لدى السلطات الكرواتية في إلقاء القبض على الهارب. ولو كان قد استسلم طواعية لكان ذلك خياراً مفضلاً. ووقعت عدة حوادث كان فيها تلاعب بمعلومات حساسة لعرقلة سير التحقيق في قضية غودوفينا وشبكات حمايته. ونظمت أيضاً حملات إعلامية، استندت أحياناً إلى وثائق سرية مسربة إلى أجهزة الصحافة، أو إلى تفسيرات ملتوية لمستندات المحكمة، حاولت تشويه سمعة المحكمة أو شركائها في زغرب. وهذا يعني أن الشبكات الداعمة لغودوفينا داخل المؤسسات لا تزال قوية ونشطة، وأنه لم يتخذ أي إجراء حاسم ضدها.

٢٨ - وقدمت حكومة كرواتيا وعوداً جديدة، ووضعت خطة عمل من شأنها، إن نفذت بالحزم اللازم، أن توجه ضربة قوية للشبكات الداعمة لغودوفينا، وتوفر معلومات مفصلة عن مكان وجود الهارب. وقد يكون هذا بداية عملية جادة. لكن لا يمكن إصدار حكم نهائي على الفور. فتقييم ما إن كانت كرواتيا تقوم أخيراً هذه المرة بكل ما في وسعها لتحديد مكان وجود غودوفينا وإلقاء القبض عليه أمر سيستغرق ثلاثة إلى أربعة شهور. وإذا ما أبدت

سلطات كرواتيا الحزم الضروري، فإما أن يحال غودوفينا إلى محكمة لاهاي أو تقدم السلطات الكرواتية جميع المعلومات المفصلة التي يمكن أن تفضي إلى إلقاء القبض عليه. لكن لا يمكن في الوقت الراهن وصف التعاون بأنه كامل.

### خاتمة

٢٩ - يبذل مكتب المدعية العامة، كما يتبين من هذا التقرير، قصاره للتقيد قدر الإمكان بالإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز. وقد أوفي بالموعد النهائي الأول لهذه الاستراتيجية بإكمال جميع التحقيقات المتبقية بحلول نهاية العام الماضي. وإضافة إلى ذلك، ما زال مكتب المدعية العامة يتعاون بشكل وثيق مع الأجهزة الأخرى في المحكمة لتحقيق الأهداف المحددة في القرارين ١٥٠٣ و ١٥٣٤.

٣٠ - وشرع مكتب المدعية العامة في إحالة الجناة من المراتب المتوسطة والمرتبات الدنيا إلى المحاكم المحلية، وينظر بهمة في ضم الدعاوى، ويستعرض الاتهامات في كل الدعاوى، لزيادة احتمالات الوفاء بالموعد النهائي المقبل المحدد في استراتيجية الإنجاز.

٣١ - بيد أن المحكمة لا تعمل في فراغ، فالنجاح في تنفيذ استراتيجية الإنجاز رهن برغبة الدول في التعاون مع المحكمة تعاوناً كاملاً. وتحتاج المحكمة إلى أن تتعاون معها البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، تعاوناً كاملاً من أجل إحالة جميع المتهمين العشرة المتبقين، في أقرب وقت ممكن، إلى محكمة لاهاي. وإذا كان سيُحتفل، بعد أسابيع قليلة، بالذكرى السنوية العاشرة للإبادة الجماعية في سربرينيتسا، فإن عدم إلقاء القبض على رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، وإحالتهم إلى العدالة، يظلان عارا على جبين المجتمع الدولي وكذلك على جبين البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود.

## الضميمة الأولى

<b>1. Persons Convicted or Acquitted after Trial between 5 November 2004 - 25 May 2005 (3 persons, 2 cases)</b>				
<b>Case</b>	<b>Name</b>	<b>Former Title</b>	<b>Initial Appearance</b>	<b>Judgement</b>
1	Vidoje Blagojević	Commander, Bratunac Brigade, VRS	16-Aug-01	17-Jan-05 (convicted)
	Dragan Jokić	Chief Engineer, Zvornik Brigade, VRS	21-Aug-01	
2	Pavle Strugar	Commander, 2 <sup>nd</sup> Operational Group, JNA	25-Oct-01	31-Jan-05 (convicted)
<b>Total Persons: 3</b>				

\* For period prior to 5 November 2004 Refer to Annex I, Enclosure I of the Previous Report, S/2004/897. Thus, from the inception of the Tribunal to 25 May 2005, in 20 trials, a total of 36 persons have been convicted and 3 persons acquitted. Three of the 36 convictions were later reversed on appeal.

<b>2. Persons Pleading Guilty between 5 November 2004 - 25 May 2005 (0 persons)</b>				
<b>Case</b>	<b>Name</b>	<b>Former Title</b>	<b>Initial Appearance</b>	<b>Judgement</b>
No guilty pleas were made during the 5 November 2004 - 25 May 2005 reporting period.				

\* For the period prior to 5 November 2004 Refer to Annex I, Enclosure I of the Previous Report, S/2004/897. Thus, from the inception of the Tribunal to 25 May 2005, a total of 17 persons have pleaded guilty in a total of 15 cases.

<b>3. Persons Convicted of Contempt between 5 November 2004 - 25 May 2005 (2 persons)</b>			
<b>Case</b>	<b>Name</b>	<b>Initial Appearance</b>	<b>Judgement</b>
1	Beqë Beqaj	8-Nov-04	5-May-05
2	Kosta Bulatović	6-May-05	13-May-05
<b>Total Persons: 2</b>			

**Legend:**

JNA – Yugoslav People's Army

VRS – Bosnian Serb Army

## الضحية الثانية

1. Trials in Progress (9 accused, 6 cases)				
Case	Name	Former Title	Initial Appearance	Comments
1	Slobodan Milošević	President, FRY	3-Jul-01	“Kosovo, Croatia & Bosnia” Judgment expected late 2006
2	Naser Orić	Military and Police commander, BiH	15-Apr-03	“Srebrenica” Judgement expected November 2005
3	Enver Hadžihasanović	Brig. Commander, ABiH	9-Aug-01	“Central Bosnia” Judgment expected October 2005
	Amir Kubura	Commander, ABiH	9-Aug-01	
4	Sefer Halilović	Military Commander, ABiH	27-Sept-01	“Herzegovina” Judgment expected November 2005
5	Fatmir Limaj	Commander, KLA	5-Mar-03	“Kosovo” Judgment expected October 2005
	Isak Musliu	Prison Camp Commanders, KLA	20-Feb-03	
	Haradin Bala			
6	Momčilo Krajišnik	President of RS National Assembly	7-Apr-00	“Bosnia & Herzegovina” Judgment expected April 2006
	Total Persons: 9			

All figures as of 25 May 2005.

2. Contempt Cases in Progress (4 accused, 2 cases)			
Case	Name	Initial Appearance	Comments
1	Stjepan Šešelj	N/A	Assigned to Trial Chamber
	Domagoj Margetić		
2	Ivica Marijačić	N/A	Assigned to Trial Chamber
	Markica Rebić		
Total Persons: 4			

All figures as of 25 May 2005.

**Legend:**

ABiH - Army of Bosnia and Herzegovina

BiH - Bosnia and Herzegovina

FRY – Federal Republic of Yugoslavia

KLA – Kosovo Liberation Army

RS - Republika Srpska

## الضميمة الثالثة

New Arrivals and Remaining Fugitives					
1. Arrivals at the Tribunal between 5 November 2004 – 25 May 2005					
	Name	Former Title	Place of crime	Arrival Date	Initial Appearance
1	Miroslav Bralo	Member, Special Forces unit ('The Jokers'), HVO	Lašva River Valley, BiH	14-Nov-04	15-Nov-04
2	Dragomir Milošević	Chief Commander, Romanija Corps, VRS	Sarajevo	3-Dec-04	07-Dec-04
3	Savo Todović	Dep. Commander, Serb-run Kaznenopopravni Dom prison guards	Foča, BiH	15-Jan-05	19-Jan-05
4	Vladimir Lazarević	Commander, Pristina Corps, VJ	Kosovo	3-Feb-05	07-Feb-05
5	Milan Gvero	Assistant Commander, VRS	Srebrenica and Zepa	24-Feb-05	02-Mar-05
6	Radivoje Miletić	Chief of Operations, Deputy Chief of Staff, VRS	Srebrenica and Zepa	28-Feb-05	02-Mar-05
7	Rasim Delić	Chief Main Staff, ABiH	Maline/Bikosi & Kamenica Camp BiH	28-Feb-05	03-Mar-05
8	Momčilo Perišić	Chief of General Staff, VJ	Croatia; BiH	7-Mar-05	09-Mar-05
9	Ramush Haradinaj	Commander, KLA	Kosovo	09-Mar-05	14-Mar-05
10	Idriz Balaj	Commander, KLA	Kosovo	09-Mar-05	14-Mar-05
11	Lahi Brahimaj	Deputy Commander, KLA	Kosovo	09-Mar-05	14-Mar-05
12	Mičo Stanisić	Minister, Internal Affairs, RS	BiH	11-Mar-05	17-Mar-05
13	Gojko Janković	Military Police Commander, Serb forces	Foča, BiH	14-Mar-05	18-Mar-05
14	Ljube Boskoski	Minister of Interior, FYROM	Macedonia	24-Mar-05	01-Apr-05
15	Johan Tarculovski	Personal Security Officer for President, FYROM	Ljuboten, Macedonia	16-Mar-05	21-Mar-05
16	Drago Nikolić	Chief of Security, Drina Corps, VRS	Srebrenica	17-Mar-05	23-Mar-05
17	Vinko Pandurević	Commander, Drina Corps, VRS	Srebrenica	23-Mar-05	31-Mar-05
18	Ljubomir Borovcanin	Deputy Commander, Ministry of Interior Special Police Brigade, RS	Srebrenica	01-Apr-05	07-Apr-05
19	Sreten Lukić	Head Staff, Serbian Ministry of Internal Affairs, VJ	Kosovo	04-Apr-05	06-Apr-05



20	Milorad Trbić	Deputy Commander, Zvornik Brigade, VRS	Srebrenica	07-Apr-05	13-Apr-05
21	Vujadin Popović	Lt. Colonel, Assist. Commander, Drina Corps, VRS	Srebrenica	14-Apr-05	18-Apr-05
22	Nebojsa Pavković	General, Commander 3 <sup>rd</sup> VJ Army	Kosovo	25-Apr-05	28-Apr-05
<b>Total new arrivals in reporting period: 22</b>					

<b>2. Remaining Fugitives</b>				
	<b>Name</b>	<b>Former Title</b>	<b>Place of Crime</b>	<b>Date indictment</b>
1	Radovan Karadžić	President, RS	BiH	25-Jul-95
2	Ratko Mladić	Commander, Main Staff, VRS	BiH	25-Jul-95
3	Ante Gotovina	Commander, Split Military District, HV	Krajina, Croatia	31-May-01
4	Milan Lukić	Member, Serb-run Special Operations Military Unit ("White Eagles")	Višegrad, BiH	21-Oct-98
5	Sredoje Lukić	Member, Serb-run Special Operations Military Unit ("White Eagles")	Višegrad, BiH	21-Oct-98
6	Dragan Zelenović	Sub Commander, Military Police, Serb forces	Foča, BiH	20-Apr-01
7	Vlastimir Đorđević	Assistant Minister, Serbian Ministry of Internal Affairs, VJ	Kosovo	25-Sep-03
8	Goran Hadžić	President, "SAO SBWS"	Croatia	28-May-04
9	Stojan Župljanin	Head or Commander of the Serb Operated Regional Security Services Centre	Krajina, Croatia	6-Oct-04
10	Zdravko Tolomir	Assistant Commander, Intelligence and Security of the Main Staff, VRS	Srebrenica and Zepa	10-Feb-05
<b>Total Remaining Indictees: 10</b>				

**Legend:**

ABiH - Army of Bosnia and Herzegovina

BiH - Bosnia and Herzegovina

FYROM - Former Yugoslav Republic of Macedonia

HV – Croatian Army

HVO – Croatian Defence Council

RS - Republika Srpska

"SAO SBWS" – Serbian Autonomous District, Slavonia Baranja and Western Srem

SDS – Serbian Democratic Party

VRS – Bosnian Serb Army

VJ - Armed Forces of the Federal Republic of Yugoslavia

## الضميمة الرابعة

Accused Awaiting Trial as of 25 May 2005 (51 accused, 28 cases)			
Case	Name	Former Title	Initial Appearance
1	Rahim Ademi*	Major-General, HVO	26-Jul-01
2	Pasko Ljubičić	Commander 4 <sup>th</sup> Military Police Battalion, HVO	30-Sept-01
3	Dušan Fuštar	Shift Commander, Serb-run Omarska Detention Camp, BiH	6-Feb-02
	Momčilo Gruban*	Shift Commander, Serb-run Omarska Detention Camp, BiH	10-May-02
	Dušan Knežević	Detention Camp staff, Serb-run Omarska Detention Camp, BiH	24-May-02
	Željko Mejakić	Commander, Serb-run Omarska Detention Camp, BiH	7-Jul-03
4	Dragoljub Ojdanić*	Chief of Staff, VJ	26-Apr-02
	Nikola Šainović*	Deputy Prime Minister, FRY	3-May-02
	Milan Milutinović*	President Republic of Serbia	27-Jan-03
5	Mile Mrkšić	Colonel and Commanding Officer, JNA	16-May-02
	Mile Radić	Captain, JNA	21-May-03
	Veselin Šljivančanin	Major, JNA	16-Feb-04
6	Milan Martić	President, "RSK"	21-May-02
7	Radovan Stanković	Para Military Unit, Serb forces, Foča, BiH	21-Jul-02
	Gojko Janković	Military Police Commander, Serb forces, Foča, BiH	18-Mar-05
8	Vojislav Šešelj	President, SRS	26-Feb-03
9	Franko Simatović*	Commander, Special Operations Unit, State Security Services ("DB"), Republic of Serbia	2-Jun-03
	Jovica Stanišić*	Head, State Security Services ("DB"), Republic of Serbia	12-Jun-03
10	Ivica Rajić	Commander Croatian Defence Council, HVO	27-Jun-03
11	Mitar Rašević	Commander, Serb-run Kazneno-Popravni Dom prison guards, BiH	18-Aug-03
	Savo Todović	Deputy Commander, Serb-run Kazneno-Popravni Dom prison guards, BiH	19-Jan-05
12	Vladimir Kovačević*	Commander, JNA	3-Nov-03
13	Ivan Čermak*	Assistant Minister Defence, Commander of Military Police, Croatia	12-Mar-04
	Mladen Markač*	Special Police Commander, Croatia	
14	Jadranko Prlić*	President, "Herceg-Bosna"	6-Apr-04
	Bruno Stojić*	Head Department of Defence, "Herceg-Bosna"	
	Slobodan Praljak*	Assistant Minister Defence, "Herceg-Bosna"	
	Milivoj Petković*	Commander, HVO	
	Valentin Čorić*	Chief of Military Police Administration, HVO	
	Berislav Pušić*	Military Police Commanding Officer, HVO	
15	Ljubiša Beara	Colonel, Chief of Security, VRS	12-Oct-04
16	Miroslav Bralo	Member Special Forces ('The Jokers'), HVO	15-Nov-04
17	Dragomir Milošević	Chief Commander, Romanija Corps, VRS	7-Dec-04

Case	Name	Former Title	Initial Appearance
18	Vladimir Lazarević	Commander, Pristina Corps, VJ, Kosovo	7-Feb-05
	Sreten Lukić	Head Staff, Serbian Ministry of Internal Affairs, VJ, Kosovo	6-Apr-05
	Nebojša Pavković	General, Commander 3 <sup>rd</sup> VJ Army, Kosovo	25-Apr-05
19	Milan Gvero	Assistant Commander, VRS	2-Mar-05
	Radivoje Miletić	Chief of Operations, Deputy Chief of Staff, VRS	2-Mar-05
20	Rasim Delić*	Commander, ABiH	3-Mar-05
21	Momčilo Perišić	Chief of General Staff, VJ	9-Mar-05
22	Ramush Haradinaj	Commander, KLA	14-Mar-05
	Idriz Balaj	Commander, KLA	14-Mar-05
	Lahi Brahimaj	Deputy Commander, KLA	14-Mar-05
23	Miço Stanišić	Minister, Internal Affairs, RS	17-Mar-05
24	Drago Nikolić	Chief of Security, Drina Corps, VRS	23-Mar-05
25	Vinko Pandurević	Commander, Zvornik Brigade, VRS	31-Mar-05
	Milorad Trbić	Deputy Commander, 3 <sup>rd</sup> Battalion, Zvornik Brigade, VRS	13-Apr-05
	Johan Tarčulovski	Personal Security Officer for President, FYROM	21-Mar-05
26	Ljube Boškoski	Minister of Interior, FYROM	1-Apr-05
27	Ljubomir Borovčanin	Deputy Commander, Ministry of Interior Special Police Brigade, RS	7-Apr-05
28	Vujadin Popović	Lt. Colonel, Assist. Commander, Drina Corps, VRS	18-Apr-05
	<b>Total Persons: 51</b>		

\*On provisional release.

#### Legend:

ABiH - Army of Bosnia and Herzegovina  
BiH - Bosnia and Herzegovina  
FYROM - Former Yugoslav Republic of Macedonia  
"Herceg-Bosna" - Croatian Republic of Herceg-Bosna  
HVO – Croatian Defence Council  
JNA – Yugoslav People's Army  
KLA – Kosovo Liberation Army  
RS - Republika Srpska  
"RSK" – Republic of Serbian Krajina  
SRS – Serbian Radical Party  
VRS – Bosnian Serb Army  
VJ - Armed Forces of the Federal Republic of Yugoslavia

## الضحية الخامسة

11bis motions filed as of 25 May 2005 (18 accused, 10 cases)				
Case	Name	Former Title	Date Motion filed	Status
1	Dušan Fuštar	Shift Commander, Serb-run Omarska Detention Camp, BiH	02-Sep-04	Hearings held 3 & 4 March 2005
	Momčilo Gruban	Shift Commander, Omarska Detention Camp, BiH		
	Dušan Knežević	Detention Camp staff, Omarska, BiH		
	Željko Mejakić	Commander, Omarska Detention Camp, BiH		
2	Rahim Ademi	Major-General, HVO	02-Sep-04	Hearing held 17 February 2005
	Mirko Norac	Commander, HVO		
3	Radovan Stanković	Para Military Unit, Serb forces, Foča, BiH	21-Sep-04	Referred to BiH 17 May 2005
4	Gojko Janković	Military Police Commander, Serb forces, Foča, BiH	21-Sep-04	Hearing held 12 May 2005
	Dragan Zelenović*	Sub-commander Military Police, paramilitary leader, Foča, BiH		
5	Vladimir Kovačević	Commander, JNA	28-Oct-04	Pending
6	Savo Todović	Deputy Commander, Foča Kazneno-Popravni Dom prison staff, BiH	01-Nov-04	Hearing held 12 May 2005
7	Mitar Rašević	Commander, Foča Kazneno-Popravni Dom prison guards, BiH	04-Nov-04	Hearing held 12 May 2005
8	Dragomir Milošević	Chief Commander, Romanija Corps, VRS	31-Jan-05	Pending
9	Sredoje Lukić*	Member, Serb paramilitary unit, BiH	01-Feb-05	Pending
	Milan Lukić*	Member, Serb paramilitary unit, BiH		
10	Mile Mrkšić	Colonel and Commanding Officer, JNA	08-Feb-05	Hearing held 12 May 2005
	Mile Radić	Captain, JNA		
	Veselin Šljivančanin	Major, JNA		
	<b>Total Persons: 18</b>			

\* fugitive

**Legend:**

BiH - Bosnia and Herzegovina  
HVO – Croatian Defence Council  
JNA – Yugoslav People's Army  
VRS – Bosnian Serb Army

## الضميمة السادسة

APPEALS COMPLETED FROM 05 NOVEMBER 2004 TO 25 MAY 2005 <sup>2/</sup> (with date of Filing and Decision)			
INTERLOCUTORY		FROM JUDGEMENT	
<b>ICTY</b> 1. Prlić <i>et al</i> – IT-04-74-AR73.1 2. Cermak & Markac – IT-03-73-AR65.1 3. Confidential 4. Stanić – IT-69-AR65.1 (leave to appeal) 5. Stanić – IT-69-AR65.1 6. Simatović – IT-69-AR65.2 (leave to appeal) 7. Simatović – IT-69-AR65.2 8. Confidential 9. Confidential 10. Hadžihasanović <i>et al</i> - IT-01-47-AR73.3 11. Martić – IT-95-11-Ar73.1(reconsideration) 12. Mrkšić - IT-95-13/1-AR65.2 13. Momčilo Krajišnik IT-00-39-AR73.1.  <b>ICTR</b> 1. Nzabirinda – ICTR-2001-77-A. R72.I 2. Muvunyi IT-00-55A-Ar73	13/09/04-24/11/04 22/10/04-02/12/04 13/09/04-03/12/04 29/07/04-30/09/04 08/10/04-03/12/04 29/07/04-30/09/04 08/10/04-03/12/04 24/09/04-11/11/04 24/09/04- 09/12/04 02/11/04-14/03/05 04/02/05-14/03/05 16/03/05- 19/04/05 22/03/05-25/04/05  27/10/04-28/01/05 23/03/05-12/05/05	<b>ICTY</b> 1. Kordić & Čerkez IT-95-14/2-A 2. Dragan Nikolić IT-94-2-A 3. Kvočka <i>et al</i> IT-98-30-A  <b>ICTR</b> 1. Ntakirutimana ICTR-96-10/17 2. Semanza ICTR-97-20-A 3. Kajelijeli ICTR-98-44A	12/03/01-17/12-04 16/01/04-04/02/05 13/11/01-28/02/05  21/03/03-09/12/04 16/06/03-20/05/05 08/12/03-23/05/05
		<b>CONTEMPT</b>	
		<b>REVIEW</b>	

<sup>2/</sup> Total number of Appeals Completed from 5 November 2004 = 21

Interlocutory Appeals = 15                      Contempt = 0

Appeals from Judgement = 6                      Review = 0

## الضمانة السابعة

## APPEALS CHAMBER SUMMARY 2004

APPEALS pending as of 25 May 2005 <sup>1</sup> (with date of filing)			
INTERLOCUTORY		FROM JUDGEMENT	
ICTY	None	ICTY	
		1. Martinovic/Naletelic IT-98-34-A 07/04/03	
ICTR	None	2. Staki} IT-97-24-A 11/08/03	
		3. Simi} IT-95-9-A 17/11/03	
		4. Gali} IT-98-29-A 15/12/03	
		5. Momir Nikoli} IT-02-60/1-A 30/12/03	
		6. Joki} IT-01-42/1-A 23/03/04	
		7. Deronji} IT-02-61-A 14/04/04	
		8. Babi} IT-03-72-A 16/07/04	
		9. Brđanin Case IT-99-36-A 30/09/04	
		10. Blagojevic & Jokic IT-02-60- 23/02/05	
		11. Strugar IT-01-42-A 02/03/05	
		ICTR	
		1. Media ICTR-99-52-A	
		2. Kamuhanda ICTR-99-54-A	12/12/03
		3. Cyangugu ICTR-99-46-A	03/02/04
		4. Gacumbitsi ICTR-01-64-A	04/03/04
		5. Ndindabahizi ICTR-01-71-A	16/07/04
13/08/04			
CONTEMPT			
REVIEW			
ICTR			
1. Niyitegeka	ICTR-96-14-A	27/10/04	

<sup>1</sup>/ Total number of Appeals pending = 17

Interlocutory Appeals = 0 Contempt = 0

Appeals from Judgement = 16 Review = 1